

تحقيق

ميشال كرم
Michelkaram2@hotmail.comالانتخابات ومفاتيحها وماكيناتها ولوائرها
منذ استحقاقات الستينات

تعيدنا الاستعدادات الانتخابية النيابية التي ستجري في 15 ايار المقبل، بالذاكرة الى ما تبقى في اذهان المسؤولين الذين خاضوا غمارها منذ الستينات من القرن العشرين، من تقاليد وائاماط في ادارة العملية الانتخابية وتشكيل اللوائح وتنقيح لوائح الشطب وعمل الماكينات في ظل غياب التكنولوجيا ونقل المقترعين وتأثير الاعلام والرشاوى المالية

لعل اطرف ما طرأ على سلوكيات هذه الاستحقاقات، هو حلول الاحصاءات التي تعتمد الماكينات الانتخابية اليوم لتحديد احجام المرشحين وتحولات مزاج الرأي العام، مكان السبحة النموذجية المكونة من 33 عقدة، التي كانت المفاتيح الانتخابية تستخدمها لتعداد الاصوات التي سيحوزها المرشح في كل قرية او بلدة او حي من احياء المدينة. كان يقال للمرشح ان لديك في هذه القرية 3 مسابح اي 99 صوتا

وهكذا دواليك. كانت هذه المفاتيح المنتشرة في البلدات وحياتها، على معرفة وتماس مع الناخبين وحاجاتهم، بحيث كان يعول على ارقامها الدقيقة التي غالبا ما تتطابق مع الواقع على الرغم من غياب الكومبيوتر والحاسوب ووسائل الاتصال والتواصل. من مفارقات ادارة العملية الانتخابية ومتغيراتها، فقدان المفاتيح الانتخابية للمرشح وقدرته على مراقبة المرثشي بعدما كانت مهمته توزيع اوراق

رزق: الاموات صوتوا
والاحياء تم شطبهم

حاورت "الامن العام" الوزير والنائب الاسبق المحامي ادمون رزق الذي فاز في العام 1968 باحد المقعدين المارونيين عن دائرة جزين بعدما استطاع اختراق اللائحة الشهابية المنافسة التي قادها جان عزيز، كما فازت لائحته كاملة في انتخابات 1972 التي ضمت حليفه الماروني فريد سرحال والكاثوليكي نديم سالم، ثم ابتعد منذ العام 1992 عن المشاركة في الانتخابات النيابية. يشير رزق الى ان الصراع في تلك المرحلة كان "بين حيثيات محلية او زعامات متوارثة وبين فئة انصوت في الاحزاب"، موضحا انه مع خوضه الانتخابات ادخل الى تجربته نمطا جديدا من التحالف، ووضع اساسا للمشاركة مع المنطقة بحيث يكون هناك مرشح من جزين وآخر من قراها، مسقطا بذلك مقولة ان يكون المرشح الكاثوليكي تقليديا من خارج المنطقة لتمويل النفقات الانتخابية، مؤكدا حرصه على تشكيل لائحته من ابناء المنطقة على "قاعدة الشراكة في

المواقف والرؤية الوطنية التي كانت تجسدها على الارض قواعد حزبية وشعبية مؤيدة للطروحات والمبادئ والثوابت التي يناضل من اجلها". وشدد على ان الاعلام كان له تأثيره في استقطاب الجمهور حيث كان في تلك المرحلة يكتب المقال الرئيسي في جريدة "العمل" والتعليق السياسي اليومي لاذاعة لبنان، ما اعطاه دفعا الى زيادة مناصريه لدى اطلالته المكثفة والمتواصلة على الرأي العام، اذ تمكن من ان يشعل حماسه الوطنية ومراكمة اعداد المقترعين المؤيدين له خصوصا وانه كان مشرعا وخطيبا مثقفا ومفوها واديبا وبلغا في الكلام، موضحا ان هذه المواصفات، بالاضافة الى الماكينة الانتخابية الحزبية المنظمة، مكنته من الفوز ودخول الكتائب في جزين للمرة الاولى الى المجلس النيابي، جازما بان الاعلام لعب دورا بارزا في تحقيق هذا الانتصار بدليل ان الاصوات التي نالها سنتذاك بلغت 8025 صوتا في مقابل 7812 صوتا لمارون



الوزير والنائب الاسبق ادمون رزق.

التكلفة الباهظة للانتخابات النيابية في منطقة جزين ونفقاتها التي بلغت اكثر من 5 ملايين ليرة، ويبادر الى سؤاله عن المصاريف التي دفعها لانجاز استحقاقه النيابي. فراح رزق يعد على اصابعه حتى الرقم 11 ورد عليه قائلا: 11 خطبا فقط حيث كان سلاحنا هو الكلمة الحقة، مشيرا الى ان اول زيارة قام بها بعد صدور نتائج الانتخابات "كانت لمنافسي مارون بك كنعان الذي بادرت به بعد المصافحة سيبقى طربوشك على رأسنا وستبقى انت امامنا وكبيرنا"، معربا عن سعيه الدؤوب الى طي صفحات "التزريك" واجواء التوتر والعنف واطلاق العيارات النارية التي ترافق الانتخابات ونتائجها والتي غالبا ما كانت تؤدي الى سقوط جرحى، معتبرا انه نجح الى حد كبير في تجاوز هذه الشواذات حيث كان شعاره "خسارة كل شيء في مقابل عدم سقوط نقطة دم". وتمكن من تغيير اسلوب سياسة المكاسرة، بعدما لاقاه في هذا المنحى منافسه الوزير والنائب والشاعر جان عزيز الذي كان يردد دائما امامه "نحن يا استاذ ادمون نتزاحم على الخدمة وليس على الوجاهة"، بحيث افضى هذا الاسلوب في التعاطي، كما يقول رزق، الى ان "نكون موحدين في اتخاذ الموقف والقرار على الرغم من دخولنا الى المجلس كمتخصصين". وشرح رزق كيف كانت تتم عملية تدقيق وتنقيح لوائح الشطب عبر مندوبين متخصصين يكونون على دراية ومعرفة ببناء القرى، ويقومون بتصحيح الاسماء الواردة خطأ، والتأكد من التغييرات التي حصلت على وضع كل عائلة من حيث الولادة والزواج والطلاق والوفاة. وكان المندوبون يحرصون على معالجة شطب الموتى من القوائم الانتخابية حتى لا يتكرر ما كان يحصل في الدورات السابقة، لاسيما في

المرعبي: اللائحة كانت متضامنة
فصارت متخاصمة

اشار الوزير والنائب الاسبق طلال المرعبي، الذي دخل المجلس النيابي في دورة 1972 واعيد انتخابه في دورتي 1992 و1996، وكان اصغر النواب سنا، الى ان العمليات الانتخابية

انتخابات 1947 التي اتسمت بالتزوير حيث الاموات صوتوا والاحياء شطبوا، مستشهدا بأحد المرشحين من صيدا الذي لم ينل اي صوت خلال عملية الفرز، فطالب على سبيل المزاح بمصير

صوته الذي ادلى به لتبيان الفوضى العارمة في تلك الانتخابات.

وعن كيفية نقل المقترعين، قال رزق: "جرت العادة بأن يتعاقد مرشحو اللائحة مع السيارات العمومية والخصومية والحافلات لنقل المقترعين من بيروت والمدن الى جزين وقراها لقاء مبالغ مالية لا بأس بها. ومما لا شك فيه، كانت هناك ما يسمى الرشوة الانتخابية، فالمرحلة التي سبقت الانتخابات التي خضتها كان هناك دفع اموال على عينك يا تاجر، ودرج التقليد في المنطقة على الاتيان بمرشح كاثوليكي لتمويل المعركة. وكان ايضا من شروط ترشيح الموازنة، ان يكون المرشح متمولا قادرا على فتح منزله امام الزوار وتقديم المساعدات اليهم".

بكل اعضائها، ويجهد بكل طاقاته على اقناع الناخبين لكي يختاروا فعلا من يمثلهم تمثيلا صحيحا ويؤمن مصلحة لبنان واللبنانيين". وكشف انه خاض عمليات انتخابية عدة،



الوزير والنائب السابق طلال المرعبي.

« لكن انتخابات 1972 كانت "أشرف عملية انتخابية حصلت في لبنان في عهد الرئيس سليمان فرنجية، خصوصا وانها اتسمت بالشفافية والنزاهة، وتميزت بعدم تدخل السلطات المحلية على الاطلاق سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة لاسيما على صعيد تشكيل اللوائح"، مؤكدا انه انضوى في لائحة مهمل ارادته حيث كانت الوسائل التي استخدمت وسائل تشاور واقناع بضرورة دخوله المعتزك السياسي وان كان لا يزال في مقتبل عمره (25 عاما)، حيث الح عليه للمشاركة سليمان العلي وشخصيات لبنانية محلية من ضمنهم الرئيس عصام فارس لاستكمال مسيرة والده النائب خالد عبد القادر المرعبي، معتبرا ان العمليات الانتخابية في تلك المرحلة "التي شهدت سقوط المكتب الثاني وانتخاب سليمان فرنجية رئيسا للجمهورية، قد اراحت المرشحين والناخبين من الضغوط التي كانت السلطة تمارسها، ومن تدخل الاجهزة الامنية للتأثير على نتائج الانتخابات النيابية".

واوضح ان الماكينة الانتخابية كانت في تلك الفترة تتكون من تلقاء ذاتها "فيأتي الينا الاوفياء لتسجيل اسمائهم كمندوبين متطوعين من دون اي مقابل مادي، ويتكفلون باعباء ادارة العملية الانتخابية وتسهيل اقتراع الناخبين ومراقبة التصويت داخل الاقلام ولوائح الشطب وفرز الصناديق وتدوين النتائج وابلاغها الى المرشحين".

الحيات السياسية في لبنان هزلت مع نواب لا يفقهون القانون ولا التشريع

رشاوى ضمن المعقول، في وقت تفرض على اللوائح اسماء مرشحين لا شأن لها في العمل السياسي ولا خبرة لها في الشأن العام او لديها برنامج وطني صحيح، معتبرا ان هذا القانون الانتخابي هو "الاسوأ حيث لم يعد هناك من لوائح سياسية تتضامن وتتكافل مع بعضها البعض في وجه اللوائح الاخرى، وصارت المنافسة والخصومة ضمن اللائحة الواحدة لتأمين الاصوات التفضيلية".

اضاف: "هزلت الحياة السياسية مع انتخاب نواب لا يفقهون القوانين والتشريع، وحن الوقت لاعادة النظر في ادارة العملية الانتخابية لبناء لبنان الجديد". وكشف ان المفاتيح الانتخابية كانت اساسية في العملية الانتخابية وتتمثل بالمخاتير ورؤساء العائلات ورؤساء البلديات، وكان التعاطي معهم واضحا وصرىحا وخاليا من الابتزاز بحيث تمكن المرشح من التمييز بين مؤيديه واخصامه ومعرفة حجم مناصريه في كل قرية وبلدة، مؤكدا ان هذه المفاتيح شكلت عيون المرشح ولسانه وكانت تملك القدرة على ان تكون الناطقة باسم عائلتها او باسم الغالبية في القرية، عكس ما هو حاصل اليوم حيث هناك آراء متعددة ومتباعدة ومتخاصمة داخل البيت الواحد.

حيث يتم دفع الاموال الطائلة لتركيب اللوائح، ومعظم الناخبين باتوا لا يهتمون للمبادئ ولا للبرامج الانتخابية بل صار همهم تقاضي الاموال وبخاصة في هذه الظروف الصعبة، بعدما كان تصويتهم عن قناعة لهذا المرشح او لخصمه".

واعطى المرعبي تبرا لظاهرة المال الانتخابي وتفشيها في هذه الانتخابات، لافتا الى ان البعض من الناخبين قد يكونون على حق بعدما لمسوا ان السياسيين يسعون فقط وراء مصالحهم السياسية الخاصة والفئوية، ويعملون على تجذير الطائفية والمذهبية في نفوس المواطنين، مشددا على ان هذه الحالة لم تشهدها الانتخابات في السابق ولا في دورات الاعوام 1992 و1996 و2000 حيث كان التنافس انتخابي بين لوائح واضحة الاتجاه وتخلله

ولفت المرعبي الى انه خاض تلك الانتخابات من دون اي تكلفة مادية تذكر، بفضل مساندة شباب نادي عكار الذي اسسه في العام 1970 واندفاعه وحماسه "معطوفا على العلاقة التاريخية المتجذرة لعائلة المرعبي في المنطقة والتي تمثل الفكر اللبناني الصحيح"، موضحا ان "المواطنين لم يطلبوا المال الانتخابي بل كانوا يطلبون انشاء مدارس حكومية ومستوصفات ومستشفيات وطرق ومرافق مياه وهاتف ومحطات الطاقة، خصوصا وان عكار كانت تحتاج الى الكثير من مشاريع البنى التحتية".

واشار الى ان الرشاوى الانتخابية في دورة 1972 كانت "حالات نادرة جدا حتى عند اللوائح المنافسة. قبل ذلك كانت تحصل الرشاوى، لكن لم تكن مثل ما نشهده في هذه المرحلة



معك عالسمع
1717
دايماً بخدمتك!

المديرية العامة للأمن العام